

وهو غير مصروف لكونه عجباً علماً وقد تقدم مراراً وفيه أبو رجاء  
القطاردي اسمه عمران بن تميم وقيل ابن سليمان وقيل ابن عبد الله  
أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرحل وأسلم عام الفتح وغاش  
مائة وعشرين سنة وقيل مائة وستين سنة وقيل  
مائة وثلاثين سنة وقيل مائة وثلاثين سنة وأما فيه لحديث  
الباب ومعانيها فكثيرة وأنا اختصر مقاصدها إن شاء الله تعالى  
فقال لما أنزلت له ما في السموات وما في الأرض وإن تبدوا ما في  
أنفكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فاشتد ذلك على الصحابة رضي الله  
عنه وقالوا لا نطيعها قال لا ما رأوا أبو عبد الله المأزري  
يحيى أن يكون أشفا فيهم وقولهم لا نطيعها لكونهم يعتقدوا  
أنهم يؤخذون بما لا قدره لهم على دفعه من المخاطب الجحيم  
لا يكتب فلها آراءه من قبيل ما لا يطاق وعندنا أن تكلف  
ما لا يطاق جائز عقلاً واختلف هل وقع التعبد به في الشريعة  
أولاً والله أعلم وأما قوله فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى فانزل  
الله تعالى لا تكلف الله نفساً إلا ما أوحى فقال المأزري في تسمية  
هذا النسخة نظراً لأنه إنما يكون نسخاً إذا تعبد بالسبأ ولم يكن رداً  
الإثنين إلى الأخرى وقوله تعالى وإن تبدوا ما في أنفسكم وتخفوه  
عموم يصح أن يشتمل على ما يملك من المخاطب دون ما لا يملك  
فتكون الآية الأخرى بمقتضى إلا أن يكون قد فهمت العبارة  
بقرينة الحال إذ يفرض تعبدهم بما لا يملك من المخاطب فيكون  
حينئذ نسخاً لا يرفع ثابت مستقر هذا الكلام المأزري قال  
القاضي عياض لا وجه لا يغير النسخ في هذه القضية فإن زوياً  
قد روي في النسخ ونسخ عليه لفظاً ومعنى بأمر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم ليهيأ الأمان والسمع والطاعة لا أهلها الله تعالى  
من مؤاخذي إياهم فلما فعلوا ذلك والى الله تعالى الإيمان في

قلوبهم

قلوبهم ودلت بالاستسلام ذلك السنتهم كما نص عليه في هذا  
المحديث رفع المحرج عنهم ونسخ هذا التكليف وطريقه في النسخ  
إنما هو بالتحريجه أو بالتاريخ أو بالجماعان في هذه الآية قال  
القاضي وقول المأزري إنما يكون نسخاً إذا تعبد بالسبأ كما  
صحيح فيما لم يرد فيه النص بالنسخ فإن ورد وقفاً عنه ليس  
اختلف أصحاب الأصول في قول الصحابي بنسخه كما أكد أهل كون  
نسخة بنيت بها النسخ أم لا يثبت بخبر وقوله وهو قول القاضي  
الذي بكره والمحققين وسهلاً لأنه قد يكون قوله هذا عن اجتماعه  
وتأويله فلا يكون نسخاً حتى ينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وقد اختلف الناس في هذه الآية فأكثر المفسرين من الصحابة  
ومن بعدهم على ما تقدمت في هذا من النسخ وأكبره بعض الشافعيين  
قال لا يخرق ولا يدخل النسخ الأختار وليس كما قال  
هذا المتأخر فإنه وإن كان خيراً فهو خيراً عن تكليف ومواظفة  
بما يمكن النفوس والتعبد بما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم  
في الحديث بذلك وأن يقولوا سمعنا وأطعنا وهذه أقوال  
وأعمال اللسان والقلب ثم نسخ ذلك عنهم برفع المحرج والمواظفة  
وروي عن بعض المفسرين أن معنى النسخ هنا إزالة ما وقع  
في قلوبهم من الشك والفرق بين هذا الأمر فأزيل عنهم الآية  
الأخرى وأطاعت نفوسهم وهذا القائل يرى أنهم لم يلزموا  
ما لا يطيقون لكن ما يسبق عليهم من التحفظ من خواطر النفس  
وأخلص الباطن فاستفقوا وكلفوا من ذلك ما لا يطيقون  
فأزيل عنهم الاشتاق وبتنهم لم يكلفوا إلا ما وسعهم وعلى هذا  
لا جهة فيه محجور تكليف ما لا يطاق إذ ليس فيه نص على تكليفه  
وأخرج بعضهم باستفادتهم منه بقوله تعالى ولا تجعلوا لآيات  
كتابه ولا يستعينوا بالإيمان بحدود التكليف به وإلجاب عن ذلك